غوش عتسيون، ب ــ وافقت لجنة المالية بالكنيست على مشروع التكثيف المقدم من دائرة الاستيطان بالوكالة اليهودية[٦٦] ، وصادقت على مبلغ ٧٤١ مليون ليرة ، يوزع منه على الجولان مبلغ ٧٧ مليون لبناء ١١٢ وحدة سكنية ، وعلى السامرة ٥٢١ مليون ليرة لبناء ١٥٠ وحدة سكنية ، وغوش كاتيف ١٠,٢ مليون ليرة ، وخصص مبلغ ٦٠ مليون ليرة لطريق يمر عبر السامرة .

ومن الواضح ان ثلثي الميزانية ، كانت من نصيب مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة ، مما يعكس النوايا الاسرائيلية في فرض الامر الواقع من خلال المفاوضات على مستقبل هذه المناطق ، وفق اطار اتفاقيات كامب ديفيد مع المصريين . وفي هذا السياق فقد اتهم عضو الكنيست اري رون (مبام) الحكومة في نقاش جرى بعد التصويت على ميزانية التكثيف ، انها تصنع ترتيبات السلام مع غوش ايمونيم بدلا من مصر ، وان الحكومة « تفضل وضع الاستثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة بدلا من الاهتمام في تعزيز المناطق الامنية في مرتفعات الجولان وسيناء »[٦٧] .

استئناف الاستيطان بعد فترة التجميد : مع أن النشاط الاستيطاني لم يتوقف خلال فترة التجميد فقد استؤنفت عمليات الاستيطان بعد الأشهر الثلاثة وفقا لما أعلنه بيغن ، بانه « لن يمر يوم واحد بعد الأشهر الثلاثة دون استيطان »[٦٨] .

ففي منطقة القدس ، اتخذت اللجنة الوزارية للاستيطان قرارا في ١٢/٢١ ١٩٧٨ باقامة مستوطنة فردية جماعية بالقرب من مستوطنة عين شيمش . وأجرت وزارة الدفاع تنسيقا مع غوش ايمونيم ، للبحث عن مكان ملائم لاستيطان نواة الون موريه قرب نابلس .. وذكرت اوساط جماعة ايمونيم[٦٩] ، ان الحكومة وعدتهم ببدء الاعمال لبناء المستوطنة خلال اسبوع . وحسب تخطيط الحكومة ، فان الهدف هو تحويل الون موريه الى مركز مديني مثل كريات اربع (القريبة من الخليل) لتصبح « نابلس العبرية » . وكشف رئيس الاركان الاسرائيلي الهدف الحقيقي من وراء اقامة الون موريه بهذا الحجم ، بقوله ان منطقة نابلس حيوية للامن ، ويمر عبرها « محاور الحركة ، وتساهم مستوطنة الون موريه مع قاعدة التدريب الموجودة جنوب مدينة نابلس في السيطرة على المنطقة »[٧٠] . وقد صادق بيغن قبل سفره الى واشنطن في شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، على ميزانية تبلغ ٥٠٠ مليون ليرة لبناء الون موريه في « منطقة نابلس التي لم يكن بها حتى ذلك التاريخ مستوطنات يهودية »[٧١] .

وقررت اللجنة الوزارية لشؤون الامن في ١٩٧٩/١/٥ إقامة عشر مستوطنات ناحال[٧٢] . ثلاث منها في غور الاردن ، وسبعة في صحراء النقب ، ضمن اطار اعادة توزيع الجيش بعد الانسحاب من سيناء .

كما خصص قسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية مبلغ ٨٥٠ مليون ليرة لاقامة مستوطنات وراء الخط الاخضر[٧٣] ، يحمل ٢٥٪ من المبلغ الى ميزانية عام ١٩٨٠ ، ويوزع الباقي الى ١٠٪ لمرتفعات الجولان ، ٢٥٪ لمستوطنات الغور ، ٢٥٪ للضفة الغربية ، ١٥٪ ليميت وقطاع غزة .